الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

مقدمة من طرف الطالبة

- عز الدين كريمة

تحت إشراف الأستاذ:

-

دقيش مختار

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم
المؤطر	دقيش مختار	أستاذ مساعد ا	جامعة مستغانم
مناقشا	يخلف عبد الله	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية

2018 /2017

دعاء

اللهم إني أسألك إيمانا دائما و أسألك قلبا خاشعا.

اللهم إني أسألك علما نافعاً و أسألك يقينا صادقا.

اللهم إني أسألك دينا قيما و أسألك العافية من كل بلية.

اللهم إني أسألك تمام العافية و أسألك دوام العافية.

اللهم لا تأخذني منك إلا إليك و لا تشغلني عنك إلا بك.

اللهم إني أسألك الشكر على العافية و أسألك الغنى عن الناس.

كلمة شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذا العمل

والصلاة والسلام على هادي الأمم من الظلمات إلى النور "سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم ".

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل ما ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو

بعيد وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " مختار دقيش"

و شكـــرا

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

على الطاعات ورزقني برّهما.

وإلى أخواتي العزيزات وإلى صديقاتي.

الفهرس

الشكر و التقدير

الإهـــــداء

ملخص البحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مقـدمة عامة ..... **أ**

I. **الفصل الأول: عموميات حول شركات التأمين**

مقدمة الفصل **06**

المبحث الأول: مفهوم شركات التأمين وتصنيفاتها

المطلب الأول: مفهوم شركة التأمين **07**

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين **08**

المبحث الثاني: خصائص وأهمية شركات التأمين

المطلب الأول: خصائص شركات التأمين **10**

المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين **11**

المبحث الثالث: شروط تأسيس شركة تأمين والنسب المالية المستعملة فيها

المطلب الأول: شروط تأسيس شركة التأمين **13**

المطلب الثاني: النسب المالية المستعملة في شركات التأمين **14**

المبحث الرابع: مالية شركات التأمين

المطلب الأول: مصادر أموال شركة التأمين **18**

المطلب الثاني: الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين **19**

خلاصة الفصل **23**

II. **الفصل الثاني:** سيولة وربحية شركات التأمين

مقدمة الفصل **25**

المبحث الأول: سيولة شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة **26**

المطلب الثاني: قياس السيولة كيفية إدارتها **29**

المطلب الثالث:نسب السيولة **32**

المبحث الثاني: ربحية شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم الربحية وهدفها **35**

المطلب الثاني: نسب الربحية **39**

المطلب الثالث: معايير قياس الربحية **40**

المبحث الثالث: علاقة السيولة بالربحية

المطلب الأول: السيولة سياسة والربح هدف **42**

المطلب الثاني: التوازن بين السيولة والربحية **44**

المطلب الثالث: العلاقة بين السيولة والربحية **45**

خلاصة الفصل **47**

III. **الفصل الثالث:** تقييم ميزانية الشركة الوطنية للتأمين **SAA** (وكالة مستغانم)

مقدمة الفصل **50**

المبحث الأول: إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين SAA)

المطلب الأول: تقييم الشركة الوطنية للتأمين SAA **51**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمين SAA..... **51**

المطلب الثالث: نشاط الشركة الوطنية للتأمين وآفاقها **53**

المبحث الثاني: الميزانية المالية و نسب السيولة

المطلب الأول: الميزانية المالية لسنتي 2015/2014 ..... **56**

المطلب الثاني: حساب نسب السيولة لسنتي 2015/2014 ..... **60**

خلاصة الفصل **61**

خاتمة عامة **64**

قائمة المصادر والمرجع **66**

الملاحق

- **جدول رقم (01):** جدول كشف الميزانية المالية 2014

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		**الأموال الدائمة:**	
- قيم معنوية	55305159.09	- الأموال الجماعية	31000000000.00
- أراضي	29569958.76	- الاحتياطات	12225015.7
- تجهيزات الإنتاج	1525335998.15	- فرق إعادة تقييم	47535963.31
- تجهيزات اجتماعية	53819412.11	- مؤونات تقنية	612534262.99
- استثمارات قيد التنفيذ	414330015.64	- نتائج قيد التخصيص	401120400.11
- حقوق الاستثمارات	16067920887.69	- مؤونات الخسائر	493907161.65
- ديون الشركاء والشركات	4495673.05	والتكاليف	
الحليفة		- مصاريف إعدادية	1543427.86
		ديون طويلة الأجل:	
		- ديون الاستثمارات	235601077074
مجموع الأصول الثابتة	18150777104.49	**مجموع الأموال الدائمة**	4891377939.51
الأصول المتداولة:		**ديون قصيرة الأجل:**	
- قيم الاستغلال		-الحسابات الدائنة	119393.23
- مواد ولوازم		للأصول لديون تقنية	
		- ديون المخزون	10346495461.15
		- محجوزات للغير	3281996.45
		- ديون الاستغلال	3964315862.55
		- ديون اتجاه المؤمن لهم	496211773.86
		- تسبيقات بنكية	60025798.88

المجمـوع	71325259.50		
قيم محققة:			
- الحسابات المدينة للخصوم	2993909.96		
- حقوق تقنية	151699477.64		
- حقوق المخزون	962504.39		
- تسبيقات لحساب	56461594.45		
- تسبيقات الاستغلال	7705607170.21		
- ديون على الزبائن	285381029.53		
المجمـوع	1776213603.18		
قيم جاهزة	3059064360.87		
مجموع الأصول المتداولة	2153445299.55	مجموع ديون قصيرة الأجل	15412844464.54
المجمـوع	20304222404.10	**المجمـوع**	20304222404.10

- **جدول رقم (02):** جدول كشف الميزانية المالية 2015

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		**الأموال الدائمة:**	
- قيم معنوية	53399274.30	- الأموال الجماعية	31000000000.00
- أراضي	30019958.76	- الاحتياطات	39518773.74
- تجهيزات الإنتاج	1683281690.67	- فرق إعادة تقييم	47535963.31
- تجهيزات اجتماعية	51430031.65	- مؤونات تقنية	676115562.14
- استثمارات قيد التنفيذ	292300587.54	- نتائج قيد التخصيص	520663269.51
- حقوق الاستثمارات	15772662026.32	- مؤونات الخسائر	180729023.80
- ديون الشركاء والشركات	80493	والتكاليف	
الحليفة		- مصاريف إعدادية	1012487.85
		ديون طويلة الأجل:	
		- ديون الاستثمارات	256237929.85
مجموع الأصول الثابتة	17883274062.24	**مجموع الأموال الدائمة**	48197880340.84
الأصول المتداولة:		**ديون قصيرة الأجل:**	
- قيم الاستغلال		-الحسابات الدائنة	23022.12
- مواد ولوازم	81543055.26	للأصول لديون تقنية	
		- ديون المخزون	
		- محجوزات للغير	2757674855.90
		- ديون الاستغلال	304799078.71
		- ديون اتجاه المؤمن لهم	527915173.65
		- تسبيقات بنكية	157646386

المجمـوع	81543055.26		
قيم محققة:			
- الحسابات المدينة للخصوم	1175568.86		
- حقوق تقنية	152508942.39		
- حقوق المخزون	219428.26		
- تسبيقات لحساب	623790295.27		
- تسبيقات الاستغلال	722919805.41		
- ديون على الزبائن	302534968085		
المجمـوع	1803149009.05		
قيم جاهزة	323294496.15		
مجموع الأصول المتداولة	220798656.46	مجموع ديون قصيرة الأجل	15271472586.90
المجمـوع	20091260621.70	**المجمـوع**	20091260621.70

- **جدول رقم (03):** حساب نسب السيولة لسنة 2015/2014

النسب	**طريقة حسابها**	**2014**	**2015**
- نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	%13.97	% 14.46
- نسبة السيولة الآنية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	% 20.89	% 21.6
- المؤونات التقنية للأصول السابقة	المؤونات التقنية / أصول سائلة	% 200.23	% 209.13

يعد قطاع التأمين من أحد أبرز القطاعات المساهمة في تطور الاقتصاد حيث تعتبر شركات التأمين من الهياكل الأساسية في بنية اقتصاد أي بلد وذلك لأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فقد أدت جملة التوسعات الإنتاجية والاستثمارية وتطورات الحياة إلى تعدد وتوسع المخاطر التي يمكن للفرد والمؤسسة التعرض لها وبالتالي الحاجة الملحة إلى تأمين تلك المخاطر وتجنب الخسائر.

فبالرغم من الأهمية البالغة التي تمثلها شركات التأمين للاقتصاد إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي قد تواجهها والتي تتمثل في عدم انتشار ثقافة التأمين لدى المجتمع بالإضافة إلى عدم فهم الدور المحوري الذي تقوم به شركات التأمين في دفع عجلة التنمية.

وعلى هذا الأساس كان لابد من تسليط الضوء على المعايير التي يمكن من خلالها تقييم أداء المؤسسة والتي نستهلها بنسب السيولة وهي انسياب لحركة النقدية لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في الأجل القصير بالإضافة إلى معيار الربحية والذي يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق والمصروفات خلال فترة زمنية محددة، حيث تمكن هذه المعايير من قياس مدى فترة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وعلى تحقيق الأهداف المسطرة وفق الإستراتيجية المتبعة.

وبناءا على ما تقدمنا به نقوم بصياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

- ما مدى تأثير معيار السيولة على ربحية شركات التأمين؟

ومن خلال هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

- ما هي شركات التأمين؟

- ماذا نقصد بالسيولة والربحية؟

- ما هي العلاقة بين السيولة والربحية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة يمكن صياغة بعض الفرضيات حتى نصل إلى قياس حقيقي يبرهن مدى صحتها وإثباتها وذلك من خلال مقارنتها بالنتائج التي تظهر في الأخير عبر ما سوف نتوصل إليه أثناء الدراسة.

الفرضيات:

- شركات التأمين هي مؤسسات مالية غير بنكية تقوم بتوفير التأمين للمؤمنين لهم.

- السيولة هي انسياب حركة النقدية لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في الأجل القصير عادة ما يكون أقل من سنة.

- الربحية تعبر عن الفرق بين الدخل المحقق والمصروفات خلال فترة زمنية محددة.

- أصول أي منشأة تحقق أرباحا بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها، فالنقدية التي في الصندوق هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس جني الأرباح.

أسباب اختيار الموضوع:

- توافق الموضوع مع التخصص.

- أهمية موضوع السيولة والربحية بالنسبة لاستمرارية الشركات.

أهداف البحث:

من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة لمعالجتها نذكر ما يلي:

- التعرف على شركات التأمين.

- كيفية قياس الربحية والسيولة.

- دراسة التوازن بين السيولة والربحية.

- العلاقة بين السيولة والربحية.

أهمية البحث:

السيولة تعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما الربحية فهي تعكس قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات أو تلك المرتبطة بالأموال المستثمرة وبالتالي البقاء والاستمرارية.

منهجية البحث:

قد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين:

جانب نظري وجانب تطبيقي بحيث يتكون الجزء النظري من فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لشركات التأمين وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ضم المبحث الأول ماهية شركات التأمين، أما المبحث الثاني تضمن أهمية ودور شركات التأمين في الاقتصاد،أما المبحث الثالث فخصصناه لتوظيفات ومصادر أموال شركات التأمين بينما تكلمنا في الفصل الثاني عن السيولة والربحية، واحتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تناولنا كل من مفهوم وأهمية وقياس ونسب السيولة، أما المبحث الثاني تضمن كل من تعريف الربحية ونسبها ومعايير قياسها،فيما خصصنا المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين السيولة الربحية.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على الدراسة الميدانية لوكالة التأمين (SAA) بمستغانم فضم فصل واحد يحتوي على مبحثين، ففي المبحث الأول نظرة شاملة عن شركة التأمين (SAA)، أما المبحث الثاني فخصص لكل من الميزانية المالية للشركة بالإضافة إلى حساب نسب السيولة.

مقدمة الفصل :

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع، كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم، وسوف تتعرض بشيء من التفصيل إلى ماهية شركات التأمين والأنشطة المالية الخاصة بها.

المبحث الأول: مفهوم شرطات التأمين وتصنيفاتها

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين

هناك عدة تعاريف لشركات التأمين منها:

تعتبر شركات التأمين ذات دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال من الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضا شركات وصناديق الاستثمار.

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه، وتقوم شركة التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث فتقوم بتوزيعها على مجموعة المؤمنين لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنين جميعا الذين يدفعون أقساط التأمين وحسب العقد المبرم مع الشركة وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين.[1]

عرّفها فاظل محمد نوري الشمري على أنها:" مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدفع التعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها".

كما يمكن تعريفها على أنها:" منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحاتة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك، التجارة وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى، دار النهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 259.

لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدّها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب".[1]

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين حسب معيارين أساسيين هما: المعيار القانوني والمعيار الفني وهذا فضلا على شركات إعادة التأمين.

1- أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني:

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي:

أ- **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة بتولي تسيير الشركة الذين لهم الحق في الربح الصافي الذين تحققه حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤّمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤّمن منها وتحقق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأس مالها يضمنها عدد كبير من المساهمين.

ب- **الجمعيات التعاونية:** نقصد بها الجمعيات التي تظم أعضاء يشاركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود كما أنه يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات المساهمة.

ج- **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه شركات الاستثمار فهي لا تصدر اسمها إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها وإدارتها تسير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين حيث أن عائد استثماراتها له تأثير كبير فهو يعوض على ارتفاع تكلفة التأمين مقارنه بشركات المساهمة.

---

[1] حنافي عبد الغفار، **أساسيات التمويل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 91.

د- **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومة أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلزال والبراكين فتقوم بدور المؤمن حيث تقوم بدورها التأمين بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوسيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

2- أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني:

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى ما يلي:[1]

أ- **شركات التأمين على الحياة:** تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادتها إلى سوق رأس المال.

ب- **شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدى التأمين على الحياة وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها الشيخوخة إما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.

[1] عبد الله الطاهر، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الإمارات، 2006، ص 288.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية شركات التأمين

المطلب الأول: خصائص أموال شركات التأمين

إن استثمار شركات التأمين تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي: السيولة، الربحية والضمان.[1]

1- **السيولة:** نعني بالسيولة توفير أموال سائلة لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، فالسيولة تهدف إلى الوفاء بالالتزامات لتعزيز الثقة بالمؤسسة والاستمرار بالإنتاج والتشغيل، كما يمكن للمؤسسة أن تواجه مشاكل فبالسيولة يمكنها الحصول على الخسائر لأعمال المؤسسة وعدم تحديد الوقت المناسب لتدقيق الأموال والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها فإذا ما استمرت هذه المشاكل فيجب على المؤسسة أن تصفى ولتحقيق السيولة يجب على شركات التأمين توزيع استثماراتها، حسب طبيعة الالتزامات فهناك التزامات قصيرة الأجل، وهذه تتطلب وجود سيولة أموال تحت الطلب ويجب على الشركة مراعاة والاهتمام بهذا الجانب شأنه في ذلك السيولة بالنسبة للبنوك التجارية فشركات التأمين تراعي السيولة ضمانا للوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.

2- **الربحية:** تهدف جميع المؤسسات إلى تحقيق الربحية والتي من خلالها يستمر بقاءها فيتحقق الربح وهو عملية ذات خطوتين الأولى وهي محاولة استثمار الأموال بطريقة يمكن بها تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة، أمّا الثانية فهي اجتهاد في ترتيب الأموال بشكل يمكن الحصول على أكبر عائد ممكن دون التعرض لأخطار بالغة وللربح مفهوم محاسبي نعني به الفرق بين الإرادات والنفقات ويعني مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

3- **الضمان:** الضمان أمر ضروري لأن الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة، سواء كانت محددة بواسطة

[1] عبد الله الطاهر، المرجع السابق، ص 289.

القانون أو بقرارات إدارية وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الضمان.

المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين

تعد شركات التأمين إحدى المنشآت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فالتأمين يعد أحد الأدوات المهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي للفرد وذلك من خلال حفظ رأس المال والممتلكات فشركات التأمين هي شركات أموال، لذلك تحرص الدول على تعزيز الثقة بشركات التأمين وإعطائها أدوار مهمة في التأمين على المشروعات والممتلكات الحيوية في القطاعين العام والخاص ومثال على هذا إلزام جهات معينة بالتأمين سواء على الممتلكات أو بالتأمين ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن الأنشطة التي تمارسها حفاظا لها من الخسارة، وهذا من شأنه أن يوفر بنية اقتصادية مثلى ومناخا مشجعا للاستثمار حيث يعد أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية.

أما الاستقرار الاجتماعي ذات البعد الاقتصادي والإنساني فإن لشركات التأمين دورا أساسيا في ذلك، وهذا ما يؤكده مجال التأمين الصحي أداة مهمة من أدوات تحقيق التنمية من خلال الرعاية الصحية، أما في مجالات التنمية الاجتماعية فالتأمين يعد مساعدا مهما للدولة في تعزيز فكرة الضمان الاجتماعي بمفهومه الواسع وكذلك الحال فيما يتعلق بالتأمين الادخاري لضمان معيشة كريمة للفرد مما يخفف الأعباء التي تتحملها الدولة لتحقيق التنمية من خلال مكافحتها للمرض والعوز والفقر وهو ما يحقق الاستقرار الاجتماعي.[1]

[1] مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، 2014، **أثر السيولة والملاءة والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، د، راغب الغصين، تاريخ الإيداع 21 ماي 2014، قابل للنشر في 4 جوان 2014.

وهكذا نلاحظ أن أهمية شركات التأمين تتلخص في كونها وعاءا ادخاريا يسهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجهها إلى الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية وأيضا تعطي الأفراد الطمأنينة حول المستقبل وتجنبهم تجميد أموالهم لمواجهة الأخطار المحتملة.

المبحث الثالث: شروط تأسيس شركة التأمين والنسب المالية المستعملة فيها

المطلب الأول: شرط تأسيس شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين من دولة لأخرى، والشروط المشتركة والعامة منها:[1]

أ- **إجازة أو رخصة التأمين:** حتى تتمكن شركة التأمين من مباشرة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل.

ب- **رأس المال:** يشترط في شركة التأمين أن لا يقل رأس مالها عن حد معين وهو يختلف من بلد إلى آخر.

ج- **السجلات والدفاتر:** يشترط في شركة التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلال تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقصى.

د- **استثمار الأقساط:** تعتبر شركة التأمين وعاء ادخاريا كبيرا حيث تقوم بجمع الأموال من خلال الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم واستثمارها إمّا مباشرة أو عن طريق إنشاء مشاريع خاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.

هـ- **الالتزام اتجاه المؤمّن لهم:** على شركات التأمين الالتزام بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة للمؤمن لهم عند وقوع الخطر.

و- **الوديعة:** هي عبارة عن مبلغ يتم إيداعه لدى السلطات النقدية وذلك لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق المؤمن لهم.

ز- **العمل على النشر وتطوير التأمين داخل المجتمع:** وهذا بهدف تطوير الجوانب الاقتصادية في المجتمع.

---

[1] رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 84.

المطلب الثاني: النسب المالية المستعملة في شركات التأمين

تستخدم النسب المالية لتحليل القوائم المالية لشركات التأمين، فهي تعكس بوضوح مدى الربح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية محددة، كما أنها تبين العوامل التي أثرت على ربح هذه الشركة، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1- **نسبة الربحية:** إن الربح الحقيقي في المؤسسات المالية هو عبارة عن الزيادة في الرصيد الصافي لقائمة المركز المالي للمؤسسة بين تاريخ معين وتاريخ سابق وبمعنى آخر إن الربح هو الزيادة في قيمة الأصول والموجودات بشكل أكبر من زيادة الالتزامات والخصوم.

في السابق كان يتم الاعتماد على الأرباح التي يتم تحقيقها كأحد المتغيرات التي تساعد على القيام بعملية تحديد مستوى أداء العمل في المؤسسات المالية، وذلك باعتبار أن الأرباح المحققة هي مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسع والنمو ودعم المركز التنافسي في السوق، ولكن يؤخذ على حجم الأرباح المحققة بأنها عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر الأموال التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا فقد تم الاعتماد بشكل أكبر على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية كونها مقياس أفضل ومعيار أدق من عنصر الربح في الحكم على مستوى أداء العمل في المؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى أن المؤشرات المالية الخاصة بالربحية في المؤسسة المالية يمكن مقارنتها مع مؤشرات الربحية في المؤسسات المالية الأخرى المماثلة خلال زمن محدد، أو يمكن حتى مقارنتها مع مؤشرات الربحية ذاتها في المؤسسة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة للتعرف على الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤشرات خلال الزمن.

إن السعي إلى تعظيم ربحية أنشطة الأعمال هو من الأهداف الرئيسية لجميع المؤسسات المالية، وهو أمر ضروري لضمان استمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر مالي تهتم به جميع الأطراف ذات المصلحة والعلاقة مع أعمال في المؤسسة، إذ تعكس النسب المالية الخاصة بالربحية صورة

صادقة عن النتيجة النهائية لمصلحة أنشطة الأعمال في المؤسسة، وتعتبر أيضا من أهم المؤشرات المالية وأكثرها مصداقية في عملية قياس مدى فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، هذا ويشترط في أرباح شركات التأمين أن يكون مستواها مقبولا، وأن يتوفر في معدلاتها الاستقرار والاستمرارية بحد أدنى لا يقل عن معدلات الفائدة التي تم تحديدها عند احتساب أقساط التأمين، وعلى الصعيد العملي فإن المؤشرات المالية الخاصة بقياس الربحية في المؤسسات المالية هي محور من المحاور الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في عملية دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي أداة فاعلة من أدوات التحليل المالي، وعنصر مساعد في عملية صناعة القرار ولاسيما في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مصادر الأموال التي سيعم استثمارها وتحديد أوجه القنوات الاستثمارية التي سيتم الاستثمار فيها إضافة إلى دورها الهام في عملية تقييم أداء العمل في المؤسسة المالية.

تقاس الربحية بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية **profitabilité rations** ومن أهم مكونات هذه المجموعة معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله وهذه النسبة هي الأكثر استخداما.

$$\textbf{معدل العائد على الأصول (Return on Assets)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المماثلة لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول، حيث إن الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المؤسسة (الأصول)، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح.[1]

2- **نسبة السيولة:**

يقصد بالسيولة بأنها: مدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقود وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عندما يحل ميعاد استحقاقها والسيولة في مجال التأمين هي العنصر الأساسي عند تحقيق الخطر المؤمن منه وحلول أجل الدفع.

كما تعد السيولة من المواضيع المهمة في شركات التأمين، حيث إن نقص درجة السيولة في أموال واستثمارات شركات التأمين يؤثر بشكل مباشر على وضع شركات التأمين وبالتالي على ربحيتها وذلك لأنه يتسبب لاحقا في عدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات تجاه حملة الوثائق، وهو الأمر الذي قد يؤدي فيما بعد إلى حصول عجز أو فشل مالي، لذلك فإن غياب العمل بقاعدة تحقيق التوافق في آجال الاستحقاق بين أصول والتزامات شركة التأمين أو أي إخلال بسيط بهذه القاعدة قد يهدد وضع السيولة في الشركة للخطر، حيث تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي.

---

[1] مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، 2014، **أثر السيولة والملاءة والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، د، راغب الغصين، تاريخ الإيداع 21 ماي 2014، قابل للنشر في 4 جوان 2014.

لذا تزودنا نسبة السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، حيث تم قياس نسبة السيولة بقسمة الاحتياطات الفنية (هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين) إلى الموجودات المتداولة، والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن 100%، حيث تم احتسابها اعتمادا على القرار رقم 210 لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

المبحث الرابع: مالية شركات التأمين

المطلب الأول: مصادر الأموال في شركات التأمين

تحصل شركات التأمين على الأموال من مصادر مختلفة منها:[1]

1- **أقساط التأمين:** إذ تعتبر أقساط التأمين مصدر أساسي لإرادات الأموال بالنسبة لشركات التأمين وهناك عدة عوامل تؤثر في أقساط التأمين منها على سبيل المثال:

أ- سعر الخطر الذي يستخرج بقسمة مجموع مبالغ التعويضات على مجموع مبالغ التأمينات.

ب- المصاريف بأنواعها والعملات والضرائب.

ج- حصة المعيدين من أقساط التأمين.

د- الربح المرغوب فيه.

2- **الإستردادات:** وهي ما تحصل عليه شركات التأمين عند بيع الأثاث والأموال والموجودات المتضررة والتي تصبح ملكا للشركة بعد تعويض أصحابها عند تعرضهم للأخطار المؤمن عليهم وتتأثر الإستردادات بعدد وحجم الحوادث وطبيعة الأضرار وظروف السوق.

3- **الاحتياطات:** وتتضمن عدة أنواع منها:

أ- **الاحتياطي العام:** وهو المبلغ الذي يحتجز بموجب تعليمات الإدارة العليا للشركة ويتأثر الاحتياطي العام بمقدار الربح المتحقق.

ب- **احتياطي التعويضات الموقوتة:** ويتأثر هذا الاحتياطي بحجم الأضرار المطالب بتعويضها والتي لم تدفع بعد وحجم الأضرار التي لم يبلغ عنها كما يتأثر بمستوى الأسعار.

ت- **احتياطي الأخطار غير المنتهية:** وهذه تتأثر بمقدار مسؤوليات شركة التأمين للمدة ما بعد انتهاء السنة المالية.

---

[1] رسمية قرياقص، المرجع السابق، ص 99.

ث- **الاحتياطي الحسابي:** وهذا يتأثر بمقدار قسط التأمين المستوفى ومقدار القسط الواجب استيفاءه والفوائد.

ج- **رأس المال المدفوع:** وهذا يعتبر مصدرا أخر من مصادر الأموال في شركات التأمين وهذا المصدر يتأثر بالتعليمات والتوجيهات التي تصدرها الشركة إلى المالكين في دعوتهم لتسديد حصصهم ومقدار تلك الحصص.

ح- هناك مصادر أخرى تتعلق بعائدات الاستثمار وحجم تلك العائدات.

المطلب الثاني: الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين

تؤدي شركة التأمين دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الاستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة، وفي هذا الصدد نركز على وظيفتي هما إدارة عملياتها ونشاطها التسويقي.

1- **إدارة العمليات:**

تؤدي شركة التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة، وعلى الرغم من أن التعويضات لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في حالات كثيرة فإنه يتوقع أن تكون قادرة على التحديد الدقيق لقيمة القسط مما يمكنها من تغطية التكاليف وتحقيق العائد المطلوب، وهي المهمة الرئيسية لإدارة العمليات، ويضاف إليها العمل على تخفيض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط.[1]

[1] فلاح حسين الحسينس، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 196،194.

أ- **وظيفة الاكتئاب:**

تتلخص وظيفة الاكتئاب في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط واجبة الدفع، حيث تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار عملائها، ويبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك، فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة أو كانت الأقساط مبالغ فيها بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى، وعلى العكس فلو كانت المعايير متساهلة أو قيمة القسط منخفضة، فإن حجم النشاط سوف يزداد وبالتالي فان قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير الأقساط وهذا ما يؤدي إلى تعرض الشركة للخسائر.

ب- خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط:

حققت شركات التأمين إلى حد كبير نجاحا في التعامل مع تكاليف التعويضات المدفوعة للمستفيدين عند تحقيق الخطر ، وأيضا الإسراع في تحصيل أقساطها بما يتيح فرصة استثمارها، حيث تخلت على النظام المركزي بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة حتى تستطيع الوصول إلى المؤمن لهم وبالتالي تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ممكنة.

2- إدارة النشاط التسويقي:

يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصنا تكاليف ابتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم حتى تصل إلى تحقيق أقساط تأمين منخفضة نسبيا بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية.

كما تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى.

3- أنشطة تحديد احتمالات الخطر:

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات بكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.

4- إدارة الموجودات ومصادر الأموال:

تمثل إدارة عناصر موجوداتها ومكوناتها حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات توظيفها وذلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها، إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس إيجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية، وفي هذا المجال يمكن استخدام مؤشرات مالية في تقييم أداء وكفاءة شركات التأمين.

5- المحاسبة:

قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن ويعد المحاسب التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل ويحلل العمليات المالية بالشركة، ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط مصروفات التشغيل والمطالبات، ودخل الاستثمار ومعدلات الفائدة لحاملي الوثائق ويقوم المحاسبون أيضا بإعداد التقارير المالية القانونية التي من الضروري إرفاقها مع أقسام التأمين، وإذا كانت الشركة تدار عن طريق الدولة فمن الضروري أن يقوم المحاسبون بإعداد التقارير المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة.

6- الوظيفة القانونية:

تعد وظيفة مهمة لشركات التأمين على الحياة يستخدم المحامون الاكتئاب والتخطيط للتصرف بالأملاك، ويضع أيضا المحامون الصياغة القانونية وشروط الوثيقة في وثائق التأمين، ويراجعون كل الوثائق الجديدة قبل بيعها للجمهور وتشمل أنشطة أخرى المساعدة القانونية للموظفين الذين

يظهرون في جلسات التسعير ومراجعة الإعلانات والمواد الأخرى المنشورة وإعطاء الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب والتسويق، الاستثمارات وقوانين التأمين وممارسة الضغط للوصول إلى التشريع الملائم لصناعة التأمين.

7- خدمات التحكم في الخسارة:

إن التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارة الخطر، ويقدم مؤمنوا الممتلكات والمسؤولية المدنية خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، وتشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، الأمان والصحة المهنية، وأنشطة منع الخسائر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعطي المتخصصون في التحكم في الخسارة إرشادات قيمة لبناء المباني الجديدة، أو المصانع لجعلها أكثر أمانا وأكثر مقاومة للأضرار، والتي يمكن أن يتبعها تخفيض جوهري في السعر.

8- تشغيل البيانات:

لقد أحدث استخدام الحاسب الآلي ثورة في صناعة التأمين وذلك عن طريق الإسراع في تشغيل المعلومات وكذلك إلغاء وظائف روتينية عديدة، ويستخدم الحاسب الآلي الآن في المحاسبة وتشغيل بيان الأقساط واسترجاع المعلومات، الاتصالات وتحليل السوق، التدريب والتعليم، تقديم الخدمات لمالكي الوثائق، ويمكن الحصول بسرعة على معلومات عن حجم الأقساط، معدلات الخسارة، الاستثمارات ونتائج الاكتئاب.

خاتمة الفصل:

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث يقوم نشاطها على تقديم خدمات اجتماعية للأفراد وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال تقليص الخسارة المحتمل تحققها، كما أنها تعتمد على تجميع الأموال ليعاد استثمارها في الأوراق المالية وتقديم القروض، كما تقوم بوظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات والنشاط التسويقي، ولكي تؤدي أنشطتها على أكمل وجه يجب أن تعمل على تكوين رؤوس أموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها المتوقعة مستقبلا.

ونظرا لما تتمتع به من أهمية أولتها الدول اهتماما خاص كان نتاجه إصدار العديد من التشريعات لتكفل تنظيم ورقابة كافة العمليات التأمينية، وذلك من أجل الوصول إلى إمكانية تقييم أدائها بطريقة علمية حتى تضمن إستمراريتها في جو تسوده تحولات اقتصادية في شتى المجالات.

مقدمة الفصل :

يتجلى الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية في زيادة قيمتها، وهذا يتطلب تحقيق هدفين فرعيين هما السيولة والربحية وهذان الهدفان متلازمان وعلى الوحدة الاقتصادية في محاولتها لتحقيق إحداهما أن لا تغفل عن الهدف الأخر فتحقيق هدف السيولة عن طريق الاحتفاظ بأصول متداولة سريعة التحول إلى نقدية يؤدي إلى تجميد هذه النقدية عن العمل وعدم تحقيقها للأرباح بينما الأصول الأقل سيولة هي أكثر ربحية لذا نجد أن ربحية الأصل تتناسب مع سيولته كما أن سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح يؤدي إلى استخدام النقدية وعدم الاحتفاظ بأصول سائلة سريعة التحول إلى نقد مما يضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في مواعيدها وعليه فإن الوحدة الاقتصادية عليها الموازنة بين هدفيها لتحقيق السيولة والربحية في آن واحد.

المبحث الأول: سيولة شركات التأمين

المطلب الأول: مفهم وأهمية السيولة

- **مفهوم السيولة:** يمكن النظر إلى السيولة من أكثر من زاوية:

- الزاوية الأولى: المدة التي تقاس بها السيولة:

يتم النظر إلى السيولة في المدى القصير، بينما يطلق على المدى الطويل مصطلح القدرة على الدفع ويمكن تعريف السيولة في هذا الإطار بمعنى: توفر النقدية اللازمة لسداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل لشراء المواد الخام أو البضاعة سداد المصروفات الدورية التشغيلية والالتزامات المتداولة الأخرى مثل سداد القرض المستحقة خلال العام القادم أو خلال دورة التشغيل العادية أو الالتزامات الناتجة عن عمليات المتاجرة.

- الزاوية الثانية: دورة رأس المال العامل:

السيولة هي توفر النقدية اللازمة لإدارة رأس المال العامل (الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) بشكل يؤدي إلى عدم وجود فوائض نقدية كبيرة عاطلة أو عجز في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة.[1]

- الزاوية الثالثة: نظرة شاملة:

السيولة هي انسياب حركة النقدية (لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير (عادة أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوافق مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2012، ص ص 12/11.

ويتضح من هذا التعريف ما يلي:

1. السيولة تعني انسياب حركة النقدية ككل بمعنى أنها تشمل جميع أنشطة المنشأة في الأجل القصير وهي:

أ. **أنشطة التشغيل**: والذي يتناول بنود رأس المال العامل أي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أي الإيرادان والمصروفات، وحركة النقدية الداخلة والخارجة لهذه البنود.

ب. **أنشطة الاستثمار:** والتي تتناول بنود الأصول طويلة الأجل مثل المتحصلات من بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، وكذلك المدفوعات لشراء الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.

ج. **أنشطة التمويل:** والتي تتناول رأس المال وتوزيعات الأرباح على المساهمين والالتزامات طويلة الأجل سواء الحصول على قروض أو زيادة رأس المال أو سداد توزيعات أرباح للمساهمين وسداد أقساط القروض.

ويقصد بذلك أن المنشأة التي تخطط للسيولة يجب أن تأخذ في الحسبان المتحصلات والمدفوعات من مختلف المصادر ولكافة الاستخدامات والتوقيت الزمني لحدوثها بحيث يتم عمل التوازن بينها.

2. تتم عملية إدارة السيولة بدون ضغوط عادية أي بجهد معقول ودون أي تلهث وراء الحصول على قروض أو تحصيل أموالها لدى الغير لإمكان سداد التزاماتها الجارية ولا تحدث ثغرات تمويلية في بعض الأوقات أو وجود فوائض كبيرة غير لازمة، ولا تصل في بعض الأوقات إلى حافة الهاوية.

3. تتم عملية إدارة السيولة دون التأثير السلبي على الأهداف الإستراتيجية للمنشأة وهي الربحية والبقاء والاستمرار والنمو والقدرة على المنافسة.[1]

- **أهمية السيولة:**

1. تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمراريتها ونموها.
2. تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك ...الخ)،وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك، أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية، أو فشل عملية إصدار سنداتها وغير ذلك من الأمور غير المرغوبة.
3. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
4. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدامها من ناحية، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية المخاطر المالية.[2]
5. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة وقدرتها على البقاء والنمو.
6. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة.

[1] محمود الزبيدي،**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2011، ص 90.
[2] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 129.

المطلب الثاني: قياس السيولة وكيفية إدارتها

- **قياس السيولة:** توجد ثلاثة أساليب لقياس السيولة في الشركات وهي:

1. **الموازنة النقدية:** وهي عبارة عن خطة قصيرة الأجل لفترة مقبلة قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية وتتضمن الخطوات التالية:

أ. تقدير المبيعات خلال شهور الخطة.

ب. تقدير المتحصلات النقدية في ضوء ما سبق وفي ظل سياسة الائتمان المتبعة والتجارب السابقة والتحصيل والظروف البيئية والاقتصادية المحيطة.

ج. تقدير المدفوعات النقدية من مشتريات المواد الخام وسداد المصروفات اللازمة حسب شهور الخطة.

د. تقدير المقبوضات أو المدفوعات النقدية الأخرى من أنشطة التمويل والاستثمار.

هـ. حساب الفرق بين المقبوضات والمدفوعات.

و. الأخذ في الحسبان الحد الأدنى من النقدية الواجب توافرها.

ز. تحديد الفائض أو العجز النقدي.

ح. إدارة السيولة من خلال استثمار الفائض النقدي أو البحث عن كيفية تدبير الموارد النقدية لمواجهة العجز النقدي.

2. **تحليل النسب والمؤشرات المالية:**

تستخدم النسب والمؤشرات المالية للربط بين بنود القوائم المالية بهدف الحصول على مؤشرات ومعلومات مفيدة للعلاقات التي تربط بين هذه البنود، وهناك نسب عديدة تقيس

السيولة ومعدلات الدوران لبيان مدى توفر السيولة لدى الشركة من ناحية، ونقاط الضعف إن وجدت في دورة رأس المال العامل.

3. تحليل قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي ظهرت مؤخرا على المستوى الدولي، ففي التسعينات من القرن الماضي أصبح إعداد هذه القائمة إلزاميا، وتكتسب هذه القائمة أهميتها من ناحيتين:

- **الأولى:** تحديد التغير الإجمالي في النقدية خلال الفترة.

- **الثانية:** توزيع هذا التغير بين أنشطة المنشأة الرئيسية الثلاثة (تشغيل، استثمار، تمويل).

ووضع مجموعة حديثة من النسب والمؤشرات المالية لتحليل هذه القائمة والتوصل إلى معلومات هامة بشأنها.[1]

- **إدارة السيولة:** يستعمل مصطلح السيولة للتعبير عما يلي:

1) **بالنقد الجاهز:** صافي التدفق النقدي والذي هو عبارة عن التدفق النقدي الداخل مطروحا منه التدفق النقدي الخارج.

- سيولة الشركة: وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية للشركة لمقابلة التزاماتها في مواعيد استحقاقها.

2) **سيولة الأصل:** تعني سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز وبدون خسائر تذكر حسب السير الطبيعي للأمور، وإدارة السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وتهدف إدارة السيولة للمحافظة على استمرار عمل الشركة، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها وللعسر المالي نوعان:

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص 15/14.

أ. **العسر المالي الفني:** وهي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات الشركة أكبر من مطلوباتها (التزاماتها) أي أن الشركة قيمة صافية موجبة، لكنها لا تقدر على مواجهة الالتزامات في مواعيدها، وقد ينشأ ذلك عن التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة، ويمكن التغلب على هذا النوع من العسر بتسييل ما يمكن الاستغناء عنه من استثمارات وجدولة الديون.

ب. **العسر المالي الحقيقي:** وهي الحالة التي يكون فيها قيمة موجدات الشركة أقل من التزاماتها، أي أن القيمة الصافية للشركة سالبة، أي مشكلة سيولة عويصة وعدم القدرة على مواجهة الالتزامات في موعدها، لذا كثيرا ما يقود العسر المالي الحقيقي إلى الإفلاس أو التصفية وخاصة إصرار الدائنين على تحصيل حقوقهم وتقليل خسائرهم لذلك فإن الإدارة المالية والإدارة العليا في الشركة عليهما دراسة الوضعية المالية للشركة جيدا قبل ربطها بأية التزامات ومن أبرز ما يمكن دراسته ما يلي:[1]

- **نسبة الرافعة المالية:** أي نسبة الأموال المقترضة طويلة الأجل إلى موجودات الشركة لتقدير مدى قدرة هذه الموجودات على تغطية الأموال المقترضة وتساوي هذه النسبة القروض طويلة الأجل مقسومة على مجموع الموجودات.
- **نسبة الاقتراض إلى الملكية:** أي مقدار الأموال التي سيتم اقتراضها بالنسبة لحقوق المساهمين لتقدير قدرة رأس مال الشركة واحتياطاتها على تغطية الأموال المقترضة وتساوي هذه النسبة الأموال المقترضة مقسومة على حقوق المساهمين.
- **قدرة الشركة على خدمة ديونها:** أي قدرة الأرباح على تغطية الفوائد الأقساط التي ستترتب على الاقتراض وتساوي هذه النسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسومة على الفوائد المدينة زائد الأقساط.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 30.

وهناك عدة مقاييس للسيولة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وأيضا نسب رأس المال العامل ونسب التغطية من التدفقات النقدية،وأغلب نسب النقدية يشير ارتفاعها إلى هامش أكبر من السلامة لتغطية الالتزامات وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح نتيجة عدم توظيف الشركة لجزء معتبر من أموالها، في حالة أظهرت هذه النسب دلائل على أن الشركة بالكاد قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وأنها قد تواجه مشاكل مالية في الأجلين المتوسط والطويل، وجب القيام بمزيد من الدراسة والتحليل واقتراح أفضل السبل لمواجهة هذه الإشكاليات.

المطلب الثالث: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) التي لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).

يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة الالتزامات العاجلة، ولقياس نسب السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

1) **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، لتغطية متطلبات الدائنين قصيرة الأجل وذلك بقسمة مجمع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة.

تسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما مكونات الرأس المال العامل.

هذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، لذلك يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس كمي وليس نوعي.

المعيار النمطي لهذه النسبة هو (1.2)فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا قد يشير إلى أنها ليست في وضع مالي جيد لكن لا يعني التصفية والإفلاس.

من الجدير بالذكر أن النسبة المرتفعة للتداول (السيولة) لا تعني بالضرورة بأن المنشأة تمتلك نقدا جاهزا لتلبية احتياجاتها، فإذا لم تمكن المنشأة من بيع ما لديها من مخزون، وإنها غير قادرة على تحصيل حساباتها المدينة بالوقت المحدد، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور نسبة تداول مرتفعة إلا أنها غير مرضية، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

2) **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر هذه النسبة مشابهة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشتمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة مقدارها 1 كهدف مقبول لهذه النسبة، لأن المؤسسات مع نسب أقل من الواحد الصحيح ينبغي أن ينظر

أليها بحذر شديد، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي، مثلا محلات التجزئة.[1]

ويتم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة، لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول لنقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه.

3) **نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقدية):** تعتبر هذه النسبة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في فترة زمنية وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:[2]

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] George Deppalens, Gestion financière de l'entreprise, édition strey, 1990, p 115.

المبحث الثاني: ربحية شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم الربحية وهدفها

- **مفهوم الربحية**

لقد عرف آدم سميث الربح سنة 1776 بأنه ما يمكن استلامه فورا من دون المساس برأسمال وأن الربح من وجهة النظر المحاسبية وهو زيادة إيرادات الوحدة الاقتصادية عن مصاريفها خلال فترة زمنية معينة.

ويرى آخرون في الربح بأنه يشار إلى صافي الدخل **net encorne** وهو الفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية بما فيها (المبيعات النقدية والآجلة وبين تكاليفها الإجمالية أي مصاريفها).

مما سبق يمكننا أن نعبر عن الربح بعده كمحصلة لنتائج السياسات والقرارات التي تنفذها الإدارة وبالتالي فإن هذه الأرباح تعبر عن مدى كفاءة تلك الإدارة، وهناك أكثر من مفهوم للربح، فصافي الربح الشامل يعني ذلك الربح المأخوذ من حساب الأرباح والخسائر بعد أن تضمن ذلك الحساب جميع مصروفات الوحدة الاقتصادية وجميع إيراداتها سواء تلك التي تخص نشاطها العادي أو غير العادي.

أما صافي ربح التشغيل (العمليات) فيعني ذلك الربح الذي يتحقق من مقابلة إيرادات العمليات العادية للوحدة الاقتصادية مع مصروفاتها عن تلك العمليات ويعد هدف تحقيق الربح من الأهداف الإستراتيجية لوحدة الاقتصادية في القطاع الخاص في الوقت الذي يعد مؤشرا لتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية العامة كما أسلفنا ذكره، ويرى البعض عدم النظر إلى الربح بصفته الرقمية المجردة التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر بل المهم معرفة ربحية السهم الواحد أو ربحية رأس المال المملوك.

فضلا عما سبق فإن عملية تحقيق الربح عملية ذات خطوتين أولهما تتمثل في محاولة الوحدة الاقتصادية استثمار الأموال بطريقة تمكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم

التضحية بالسيولة وثانيها تتمثل في اجتهاد الوحدة الاقتصادية بشكل يمكن مالكيها من الحصول على أكبر عائد ممكن دون تعرضهم لأخطار بالغة.[1]

كما يمكن تعريف الربحية أيضا:

الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتعمل المؤسسات على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل وفيما يلي تعريف بكل من هاذين القرارين:

أ. قرار الاستثمار:

قرار الاستثمار هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.

ويظهر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التنويع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص ص 216/215.

ب. قرار التمويل:

هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها.

وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ديون وحقوق مالكين) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت الكلفة ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الإقراض.[1]

- **هدف الربحية:**

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع الشركات وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها كما ويعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداة هامة لقياس كفاءة الشركة في استخدامها لمواردها وتعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك المحصول الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس درجة المخاطر.[2]

ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس درجة من المخاطر.

---

[1] ثناء علي القباني، **إدارة التكلفة وتحليل الربحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ص ص 42/41.

[2] مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية**، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، 2009، ص 60.

ويعتبر إصلاح الربح لدى المحاسب هو الأول عن زيادة قيمة مبيعات الشركة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة أو الخدمة، فالربح يساوي الإيرادات مطروحا منها التكاليف(أي ما يسمى بمبدأ مقابلة الإيرادات والتكاليف في المحاسبة) وهناك مدخلان لتحديد صافي الربح بموجب هذا المبدأ:

- **مدخل صافي الربح الشامل (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب):** وبموجب هذا المدخل تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أكانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تتجنيها الشركة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تتكبدها مجال لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به مثل الأرباح التي تتجنيها أو الخسائر التي تتعرض لها عند بيعها لأصل ثابت أو تسويات خسائر السنوات السابقة
- **مدخل صافي الربح التشغيلي (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب):** وبموجب هذا المدخل فإننا نأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها تمثل العوامل المهمة في تحديد صافي الربح، ووجهة النظر هنا هي أن النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع شركات أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس الشركة عملية ممكنة.[1]

[1]Elaran wach,les rations clés du management, édition mondiale, 1998, p 120.

المطلب الثاني: نسب الربحية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من دورة الاستغلال مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها الشركة خلال فترة محددة من الزمن، وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة (المسيرين) في استخدام الموارد المتاحة بكفاية وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وهناك عدة مؤشرات لقياس الربحية وسنتطرق إلى بعض منها كما يلي:

أ- معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك،وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد للمستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة، فقد يؤدي ذلك إلى تحجيم الوعاء الضريبي، وينعكس ذلك على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه وتعطى العلاقة لحساب هذا المؤشر كالتالي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ب- معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة، ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة.

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المطلب الثالث: معايير قياس الربحية

هناك ثلاث معايير لقياس الربحية:

- **المعيار الأول:** القوة الإرادية ويقصد بها قدرة الشركة على توليد الأرباح التشغيلية وتستند على مدخل صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية.
- **المعيار الثاني:** العائد على الاستثمار ويستند على مدخل صافي الربح الشامل.
- **المعيار الثالث:** العائد على حقوق الملكية ويستند أيضا على مدخل صافي الربح الشامل.

- **مفهوم القوة الإرادية:** هي قدرة الشركة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي نقوم به، وهي عبارة عن قدرة المبيعات على توليد أرباح تشغيلية وكذلك قدرة الأصول العاملة الملموسة على توليد المبيعات وهي تقيس قدرة الشركة على توليد أرباح تشغيلية من أصولها العاملة الملموسة أي الأصول التي تدخل ضمن العمل الأساسي للشركة وهي أصول يستثنى منها الاستثمارات قصيرة الأجل، شهرة الشركة، براءة الاختراع، مصاريف التأسيس والعلامة التجارية.

إن القوة الإرادية تساوي معدل دوران الأصول العامة مضروبا في الحافة (هامش الربح التشغيلي) ويعبر اصطلاح معدل توازن الأصول العاملة عن قدرة الأصول على توليد المبيعات الملموسة فيتم حسابها بعد طرح تراكم الاهتلاك من هذه الأصول، أما قدرة المبيعات على توليد الأرباح فيعبر عنه باصطلاح هامش الربح التشغيلي والحافة ومن الطبيعي أنه كلما زاد عدد قيمة المبيعات التي

تولدها قيمة الأصول العاملة وكلما زاد حجم الربح الذي تولده المبيعات كلما زادت قدرة الشركة على توليد الأرباح أو قوتها الإرادية.[1]

- **مفهوم العائد على الاستثمار:** يسمى أيضا العائد على الأصول وهو من المقاييس المهمة لقياس الربحية ويستخدم كذلك لتقييم الشركة بشكل عام وهو يعتمد على مدخل الربح الشامل ويساوي صافي الربح بعد الفوائد والضرائب مقسوما على مجموع الأموال المستثمرة (مجموع الأصول) ويقيس العلاقة بين الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب وحجم الأصول أي مدى قدرة قيمة المستثمر في الأصول (بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول) على توليد أرباح صافية بعد الفوائد والضرائب وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة التمويلية.
- **مفهوم العائد على حقوق الملكية:** ويسمى أيضا بالعائد على أموال المساهمين أو أصحاب المشروع أو العائد على القيمة المضافة ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.[2]

[1] نور الدين عبد الله نور الدين، **تأثير المنافسة الأجنبية على شركات التأمين**، الإتحاد العربي للتأمين، يناير 1995، ص 90.
[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1980، ص 54.

المبحث الثالث: علاقة السيولة بالربحية

المطلب الأول: السيولة سياسة والربح هدف

من الأمور البديهية التي يجب التعرف عليها ضرورة التحديد الواضح والصحيح لهدف الإدارة حيث توضح جميع السياسات وتبنى على جميع القرارات على ضوء هذا الهدف ولذلك إذا ما شاب تحديد الهدف الخلط وعدم الدقة فإن ذلك لابد وأن يعكس على السياسات الموضوعة القرارات المتخذة من جانب الإدارة، بالإضافة إلى أنه لا يكاد يوجد اختلاف ما بين هدف الإدارة أو على الأقل هدف أساسي لها وهو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في الشركة وأن كافة الجهود تنسق قصد تحقيق هذه المالية فإن محاولة تقدير الاحتياجات المالية وتدبيرها واستثمارها إنما القصد منه في النهاية إما تخفيض تكلفة التمويل قدر الإمكان أو عظيم الإيراد المحقق من استخدام الأموال بما يعني في النهاية تحقيق أكبر فائض ممكن في شكل عائد فإذا نظرنا إلى الوظائف المالية الأساسية نجد أنها تشمل على ثلاث وظائف وهي التخطيط المالي أو تقدير الاحتياطات المالية اللازمة لأعمال الشركة والحصول على الأموال المطلوبة واستثمارها بما يحقق هدف الربح،وإن إدارة كل ناحية من هذه النواحي الثلاث تعني ضرورة سلامة التقديرات المالية لأن زيادة الأموال أو نقصها عما هو مطلوب يعني تحليل العائد عليها في حالة زيادتها عن الحاجة أو ضياع فرص تحقيق الربح بسبب قلة الأموال المقدرة عن حاجة الشركة، كما أن الحصول على الملكية أو المديونية بأنواعها ومقدار ما يراد الحصول عليه من كل مصدر، والهدف من هذه المشكلة من وجهة نظر الإدارة هو تجميع ذلك القدر الذي تم تقديره والذي يعتبر مناسبا لتمويل أعمال الشركة بحيث تتحصل في ذلك أقل تكلفة ممكنة، وأخيرا توجيه الأموال التي تم الحصول عليها واستخدامها بحيث يترتب على ذلك تحقيق أكبر إيراد يمكن تحقيقه وهذا يعني الاستثمار في الأصول المطلوبة بالقدر الذي يكفي لتحقيق التوازن ما بين الأصول وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر ناتج يمكن الحصول عليه، ولاشك أن هذا يمثل حلا أمثل للمشكلة المالية

التي ينبغي أن تهدف إليه الإدارة دائما حيث أنه يفترض تحديد القدر المناسب من الأموال وتدبيره بأقل تكلفة واستثمار بأقصى كفاءة بما ينتج عنه تحقيق أكبر ربح ممكن، أما القول بأن السيولة تعتبر في الوقت نفسه هدفا للإدارة فإنه مما لا يتفق مع الهدف من استثمار الأموال لأنه بكل بساطة إذا كانت الإدارة ترمي إلى ذلك لما تطلب الأمر الالتزام بالاستثمار ابتداءاً أو بعبارة أخرى ما كان أحرى بالإدارة الاستغناء عن مخاطر الاستثمار كلية، بل أن الإدارة في سعيها نحو تحقيق هدف تضعه من أولوياتها تقف عندما تحقق أقصى سيولة بالامتناع عن القيام بأية ارتباطات مالية وكأن تحقيق أقصى ربح ممكن يتم الاستغناء عن السيولة تماما وإنما يمكن القول أن الإدارة تهدف من إدارة أعمال الشركة إلى أن تتم بالشكل الذي يوفر القدر الكافي من السيولة دائما بما يضمن للشركة استمرارها وبالتالي تحقيق هدف الربح، وعلى ذلك فإن سياسات البيع أو سياسات الإنتاج أو غيرها هي التي سيترتب عليها مدى توافر السيولة للشركة بما يكفل مواجهة التزاماتها فمثلا هناك طرق واضحة بين إنتاج سياسة الإنتاج المنتظم أو الإنتاج المتغير ففي حين قد تؤدي السياسة الأولى إلى تسديد الأموال لفترات قد تطول في بعض الأحيان لعدم توافر الطلب الموازي للإنتاج وزيادة السيولة في أوقات أخرى لتزايد الطلب على الإنتاج في نفس الموسم، فإن السياسة الثانية (أي الإنتاج المتغير) تربط ما بين الإنتاج والتغير في الطلب بما يظل من تسديد الأموال لفترات قد تكون ممتدة كما لو اتسعت سياسة الإنتاج المنتظم.[1]

[1] طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2014/2013.

المطلب الثاني: التوازن بين السيولة والربحية

إن هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين له علاقة قوية بهدفي السيولة والربحية ويتأثر بهما إلى حد بعيد، فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتجنب الوقوع في خطر العسر المالي ولكن زيادة السيولة عن حاجة الشركة للنقد سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح نتيجة لعدم توظيف الشركة لجزء من أموالها في استثمارات تجلب لها عوائد كذلك فإن الربحية ضرورية أيضا للشركة حتى تنمو وتبقى وتستمر ولأن عدم تحقيق الأرباح يعني عدم تحقيق الأرباح يضر بسمعة الشركة ويقلل من ثقة الدائنين بها، مما يعني عدم قدرة الشركة على الحصول على تمويل جديد وبأسعار مناسبة إضافة إلى ذلك فإن عدم تحقيق الأرباح يعني انخفاض الأسعار في السوق وهو معاكس تماما للهدف الأساسي الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه وهو تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين عن طريق تعظيم الأسعار، ولتحقيق الربحية تسعى الشركات لتوظيف أكبر جزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض مع هدف السيولة.

للسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر فزيادة الربحية تطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هذا فإنه يجب على الإدارة المالية في الشركة خلق توازن بين السيولة والربحية والمدير المالي الجيد هو الذي يكون قادرا على توجيه استثمارات الشركة واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها بحيث تعطي عائدا جيدا وبنفس

الوقت أن يكون قادرا على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة. [1]

المطلب الثالث: العلاقة بين السيولة والربحية

السيولة والربحية لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود، فالنقدية التي في صندوق المنشأة هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للمنشأة،فالشاهد أن أصول أي منشأة تحقق أرباحا بدرجات متفاوتة تناسب عكسيا مع سيولتها، وان بدا أحيانا أنهما يسيران جنبا إلى جنب فالمدير المالي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة أصول منشأته الأولى تعظيم القيمة السوقية لثروة الملاك والثانية المحافظة على سيولة المنشأة وعدم وقوعها في أي عسر مالي، لكن تحقيق الربح ليس لوحده كافيا لعدم وقوع الشركة في عسر مالي نتيجة نقص السيولة، فقد تستخدم الشركة الأموال المحققة من الأرباح في شراء أصول ثابتة أو في تسديد قرض طويل الأجل أو قد توزع أرباحاً على الملاك فنجد بعض المنشآت تعاني من انخفاض سيولتها، وفي الطرف المقابل نجد بعض المنشآت التي لا تحقق ربحا أو قد تحقق ربحا متدنيا، لا تعاني من نقص في رأس مالها العمل ولا تتعرضا لأي عسر مالي نتيجة بيع بعض أصولها الثابتة أو اقتراض قروض طويلة الأجل أو إضافة مال جديد إلى استثماراتهم والتحليل المالي.

إن إدارة الموجودات تعني توزيع الأموال المتاحة للمشروع بين مختلف بنودها من نقدية وذمم وبضاعة بطريقة تمكن من تحقيق أعلى ربح ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة والمحافظة على سيولة مناسبة، من الطبيعي أن تحفظ المنشأة في ظل التأكد بالأصول المتداولة التالية: نقدية في الصندوق تعادل تمام النفقات المطلوبة على وجه السرعة لمواجهة احتياجات التشغيل والنفقات والالتزامات مستحقة.[2]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **المرجع السابق**، ص 30.

[2] George Deppalens, Gestion financière de l'entreprise, édition strey, 1990, p 115.

يهدف مدير أي منشأة إلى تحقيق نتيجة مزدوجة، تعظيم الأرباح وعدم الوقوع في أي عسر مالي وللموازنة بين الربحية والسيولة طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها:

- **طريقة مجمع الأموال** (the pool of fonds méthode):

لا نميز بين أموال المشروع، وينظر لها ككم واحد يجرى استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق المشروع تعطي الأولوية عند ترتيب أولوياتها توظيفها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية، لا تحدد هذه الطريقة النسبة المستثمرة في كل بند وتركت لمتخذ القرار لحل التعارض بين السيولة والربحية والتحليل المالي.

- **طريقة تخصيص الموارد**(Assect allocation méthode) :

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال.[1]

[1] حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (عام وخاص مصارف)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 239.

خاتمة الفصل:

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنه من خلال سعيها إلى زيادة ربحية أنشطة الأعمال التي تقوم بها حيث لا تقتصر ربحية شركات التأمين على زيادة أسعار التأمين فقط بل يشترط في أرباحها أن يكون مستواها مقبولا وأن يتوفر في معدلاتها على الاستقرار والاستمرارية، حيث تتيح الزيادة في حجم الأرباح المحققة إلى إمكانية تخفيض أسعار التأمين وهذا من شأنه أن يساعد على تقوية المركز التنافسي للشركة وزيادة حصتها السوقية، إلا أن شركات التأمين تواجه مشكلة في الوازنة ما بين عوامل الربحية والسيولة، وبناء على نسبة السيولة لشركات التأمين يمكن تحديد مقدار أو مستوى ربحيتها والقدرة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق.

مقدمة الفصل :

يعتبر قطاع التامين مكونا أساسيا في الميدان الاقتصادي حيث أصبح التأمين جزءا مكملا للنظام المصرفي، بل لا يقل أهمية عنه، لذلك وجب على شركات التأمين المحافظة على التزاماتها اتجاه الغير وتحقيق النمو والاستمرارية ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بوجود نسب سيولة عالية وتحقيق معدلات أرباح تمكنها من التوسع في أعمال التأمين.

والجزائر كغيرها من الدول تتعدد فيها شركات التأمين ومن بينها الشركة الوطنية للتأمين **SAA** التي كانت محل الدراسة حيث حاولنا التركيز على الميزانية المالية ونسب السيولة التي لها دور فعال في تطور الشركة وعلى هذا الأساس قد تم تقسيم هذا التقرير إلى:

1. إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين **SAA**)
2. الميزانية المالية ونسب السيولة لسنة 2015/2014.

المبحث الأول: إطار الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين SAA)

المطلب الأول: تقييم الشركة الوطنية للتأمين SAA

تأسست الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 في صورة مختلطة جزائرية بنسبة 61% ومصرية بنسبة 39% وفي 27 ماي 1966 أممت الشركة في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة وتأمينات الحياة.

رقم أعمالها لسنة 2006 هو 13.4 مليار دينار جزائري، شبكات توزيع الشركة جد مكثفة وهي متواجدة في مختلف جهات الوطن، تتكون من 460 وكالة موزعة على 14 مديرية جهوية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA

ينقسم إلى ثلاثة مصالح مصلحة الإنتاج ومصلحة الحادث ومصلحة المحاسبة

1. **مصلحة الإنتاج:** وتتفرع إلى عدة فروع كالتالي:

- فرع تأمين السيارات: يهتم هذا الفرع بتأمين السيارات بمختلف الضمانات.

- فرع تأمين الأشخاص: يقوم بتأمين الأشخاص المؤمن من الأخطار التي تصيبهم في حياتهم وأثناء العمل وبالتالي فإن فرع تأمين الأشخاص يشرف على عملية المراقبة والتسيير للعقود الخاصة بالأشخاص فقط.

- فرع تأمين الأخطار الصناعية: يقوم هذا الفرع بتأمين الورشات لأرباب العمل فيما يخص تركيب العتاد في المصنع.

- تأمين ضد الحريق في المؤسسات العمومية الاقتصادية كمصنع الورق.

- فرع النقل: يقوم هذا الفرع بعملية تأمين البضائع المشحونة عن طريق البحر، الجو والبر.

- فرع الإحصاء: يقوم هذا الفرع بعملية الإحصاء (إحصاء العقود) للحوادث المعوضة المعلن عنها تحديد القسط لمقارنة الإحصائيات الجديدة بالإحصائيات السابقة.

وبهذا فإن مصلحة الإنتاج هي:

- مصلحة تقوم باكتتاب عقود التأمين بين المؤسسة والزبون كما تقوم بدور النوعية لإعطاء المعلومات الكافية حول كيفية التأمين وشروطه لخدمة المواطن.

2. **مصلحة الحوادث:** وتتفرع إلى:

- فرع الحوادث المادية: يقوم هذا الفرع بتسوية الحوادث الناجمة عن الحوادث المادية كالسيارات (الاصطدام، الحريق، السرقة، انكسار الزجاج ... الخ)

- فرع الحوادث الناجمة عن تأمين أخطار البضائع سواء كانت عن طريق البر أو البحر أو الجو.

- فرع حوادث الأخطار البسيطة والمتنوعة، تعويض الحوادث البسيطة والمتنوعة مثل الحوادث الناجمة عن أضرار المياه التي تلحق بالسكنات أو الحريق يصيب الدكان.

- فرع الحوادث الناجمة عن تأمين الأشخاص، يقوم بتعويض المؤمنين من الأخطار التي تصيبهم خلال حياتهم اليومية.

- فرع الحوادث الصناعية: تعوض المؤمن في إطار تأمين الأخطار الصناعية مثلا نشوب حريق في مصانع أو كارثة طبيعية أو عاصفة أو فيضانات.

حيث أن السبب الذي يجعل الشخص يقوم بالتأمين هو إلزامية التأمين ولكنه ليس سببا رئيسيا فالتعويضات التي يحصل عليها المؤمن عند وقوع الحادث أو الخطر المؤمن ضده تغري الشخص أيضا على التأمين وتقوم هذه المصلحة بالتعويض للشخص المصاب من قبل المؤمن أو المؤمن نفسه في حدود الشروط والأقساط المؤمنة في عقد التأمين وحسب لقواعد القانونية.

3. **مصلحة المحاسبة**: وتتفرع إلى: القائم بالصندوق، أمين الصندوق، المحاسب.

- مهام مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل الحركات المالية وغير المالية وبالتالي يكمن دورها في حساب مداخيل الوكالة وقد يقوم بهذه المهمة المحاسب.

- القائم بالصندوق: يقوم بتسجيل عقود التأمين في سجل خاص وقبض العلاوات والأقساط الخاصة ومهام مصلحة المحاسبة هي تابعة للوكالة منسقة مع مصلحة الإنتاج بواسطة جدل الإرسال وسجل الصندوق وكشوفات دفع الشيكات حتى تتم عملية المراقبة المالية بمصلحة الإنتاج.

- يقوم على رأس هذه المصلحة رئيسها المكلف بمراقبة العمليات على مستوى المصلحة أما الآن سوف نتطرق إلى مهام رئيس الوكالة:

-رئيس الوكالة يترأس ويشرف على الوكالة ويقوم بالتسيير والتنسيق بين مختلف المصالح والفروع وإمضاء الشيكات ومراقبة الملفات والاتصال بالمؤمنين وبمختلف المصالح والسهر على تطبيق التعليمات الصادرة عن المديرية العامة كما أنه ينفذ الأوامر الصادرة عن المدراء المركزيين ومدراء الوحدات.

المطلب الثالث: نشاط الشركة الوطنية للتأمين وآفاقها

- **نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA**

تلعب الشركة الوطنية للتأمين SAA دور بالغ الأهمية في سوق التأمين الجزائري، وتقوم بممارسة عمليات التأمين من خلال ما تعرضه من خدمات تتعلق بضمان الأخطار التي تخص الحريق، الاستغلال، المسؤولية المدنية والأخطار المتعددة، تأمين السيارات والأشخاص، زد على ذلك عمليات التوظيف الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية في السوق النقدي وغيرها، يعتمد نشاط الشركة على مختلف أنواع التأمين التي تغطي الأخطار وهي:

أ. **فرع أخطار السيارات:** يتضمن هذا النوع 7 ضمانات، بعضها إجباري والبعض الآخر اختياري وتشمل:

- **المسؤولية المدنية:** يعتبر ضمان إجباري، وتضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية والمادية التي يسببها للغير أثناء سير السيارة ويحدد قسط التأمين حسب كل سيارة.

- **أضرار التصادم:** هي من الضمانات الاختيارية، حيث تضمن تعويض الأضرار اللاحقة بالسيارة نتيجة الاصطدام، وذلك في حدود المبلغ المحدد في العقد.

- **كسر الزجاج:** تضمن للمؤمن له الأخطار الناتجة عن رمي الحجارة والتي تلحق بالزجاج الأمامي ولخلفي والمرايا الجانبية.

- **السرقة والحريق:** تضمن الأضرار الناتجة عن فقدان السيارة أو حرقها.

- **الدفاع والمتابعة:** تضمن للمؤمن له دفع كافة مصاريف المعاينة والمحاماة والاستشارة، المساعدة في حالة وقوع الحادث.

ب. **فرع الأخطار المتعددة:** يتم تأمين ممتلكات الشركات والأفراد من الأخطار المتعلقة بالحريق والسرقة.

ج. **فرع تأمينات الأشخاص:** تقوم بالتأمين للأفراد كما تتكفل بالرحلات السياحية حسب مدتها.

- **آفاق الشركة الوطنية للتأمين SAA:**

- مراقبة المعطيات الجديدة للسوق الوطنية والدولية والعمل على الرفع من حصتها في السوق أو بقائها في السوق.

- كما نجد أن الشركة تهدف إلى المحافظة على نمو رقم أعمالها.

- لعمل على توفير كل الموارد المادية والبشرية لبعث نشاطها التجاري.

- التسيير الحسن للموارد المالية.

- العمل على توسيع نطاق شبكتها وذلك بإنشاء وكالات جديدة.

- العمل على تخفيض الأعباء المتعلقة بالموظفين.

- الالتزام بالتأطير الجيد للموظفين وذلك من خلال الدورات التكوينية.

- العمل على إنشاء عدة وكالات جديدة لبيع وتسويق المنتج التأميني.

- العمل على تعميم استخدام المعلوماتية في عمليات التسيير المتعلقة بتسيير المنتوج التأميني.

المبحث الثاني: الميزانية المالية ونسب السيولة

المطلب الأول: الميزانية المالية لسنتي 2015/2014

اعتمادا على البيانات التي تتم الحصول عليها والتي انحصرت في الميزانية المالية لسنة 2015/2014 سيتم حساب نسب السيولة.

- **جدول رقم (01)**: جدول كشف الميزانية المالية 2014

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		**الأموال الدائمة:**	
- قيم معنوية	55305159.09	- الأموال الجماعية	31000000000.00
- أراضي	29569958.76	- الاحتياطات	12225015.7
- تجهيزات الإنتاج	1525335998.15	- فرق إعادة تقييم	47535963.31
- تجهيزات اجتماعية	53819412.11	- مؤونات تقنية	612534262.99
- استثمارات قيد التنفيذ	414330015.64	- نتائج قيد التخصيص	401120400.11
- حقوق الاستثمارات	16067920887.69	- مؤونات الخسائر والتكاليف	493907161.65
- ديون الشركاء والشركات الحليفة	4495673.05	- مصاريف إعدادية	1543427.86
		ديون طويلة الأجل:	
		- ديون الاستثمارات	235601077074

مجمـوع الأصول الثابتة	18150777104.49	**مجموع الأموال الدائمة**	4891377939.51
الأصول المتداولة:		**ديون قصيرة الأجل:**	
- قيم الاستغلال		-الحسابات الدائنة	119393.23
- مواد ولوازم		للأصول لديون تقنية	
		- ديون المخزون	10346495461.15
		- محجوزات للغير	3281996.45
		- ديون الاستغلال	3964315862.55
		- ديون اتجاه المؤمن لهم	496211773.86
		- تسبيقات بنكية	60025798.88
المجمـوع	71325259.50		
قيم محققة:			
- الحسابات المدينة للخصوم	2993909.96		
- حقوق تقنية	151699477.64		
- حقوق المخزون	962504.39		
- تسبيقات لحساب	56461594.45		
- تسبيقات الاستغلال	7705607170.21		
- ديون على الزبائن	285381029.53		
المجمـوع	1776213603.18		
قيم جاهزة	3059064360.87		
مجموع الأصول المتداولة	2153445299.55	مجموع ديون قصيرة الأجل	15412844464.54
المجمـوع	20304222404.10	**المجمـوع**	20304222404.10

- **جدول رقم (02):** جدول كشف الميزانية المالية 2015

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		**الأموال الدائمة:**	
- قيم معنوية	53399274.30	- الأموال الجماعية	31000000000.00
- أراضي	30019958.76	- الاحتياطات	39518773.74
- تجهيزات الإنتاج	1683281690.67	- فرق إعادة تقييم	47535963.31
- تجهيزات اجتماعية	51430031.65	- مؤونات تقنية	676115562.14
- استثمارات قيد التنفيذ	292300587.54	- نتائج قيد التخصيص	520663269.51
- حقوق الاستثمارات	15772662026.32	- مؤونات الخسائر	180729023.80
- ديون الشركاء والشركات الحليفة	80493	والتكاليف	
		- مصاريف إعدادية	1012487.85
		ديون طويلة الأجل:	
		- ديون الاستثمارات	256237929.85
مجموع الأصول الثابتة	17883274062.24	**مجموع الأموال الدائمة**	48197880340.84
الأصول المتداولة:		**ديون قصيرة الأجل:**	
- قيم الاستغلال		-الحسابات الدائنة	23022.12
- مواد ولوازم	81543055.26	للأصول لديون تقنية	
		- ديون المخزون	
		- محجوزات للغير	2757674855.90
		- ديون الاستغلال	304799078.71

		- ديون اتجاه المؤمن لهم - تسبيقات بنكية	527915173.65 157646386
المجمـوع	81543055.26		
قيم محققة: - الحسابات المدينة للخصوم - حقوق تقنية - حقوق المخزون - تسبيقات لحساب - تسبيقات الاستغلال - ديون على الزبائن	 1175568.86 152508942.39 219428.26 623790295.27 722919805.41 302534968085		
المجمـوع	1803149009.05		
قيم جاهزة	323294496.15		
مجموع الأصول المتداولة	220798656.46	مجموع ديون قصيرة الأجل	15271472586.90
المجمـوع	20091260621.70	**المجمـوع**	20091260621.70

المطلب الثاني: حساب نسب السيولة لسنة 2015/2014

- **نسب السيولة:** هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق، بمعنى آخر فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

- جدول رقم (03): حساب نسب السيولة لسنة 2015/2014

النسب	طريقة حسابها	2014	2015
- نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	%13.97	% 14.46
- نسبة السيولة الآنية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	% 20.89	% 21.6
- المؤونات التقنية للأصول السابقة	المؤونات التقنية / أصول سائلة	% 200.23	% 209.13

من خلال **الجدول رقم (03)** نلاحظ أن الشركة لا تتوفر على السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية، لأن النسبة منخفضة جدا حيث بلغت نسبة السيولة العامة 13.97% فيما وصلت السيولة الآنية إلى حدود 20.89 % سنة 2014، أما لسنة 2015 فقد سجلت الشركة 14.46 % بالنسبة للسيولة العامة، أما السيولة الآنية فقد أعلن عنها ب 21.6 %

خاتمة الفصل:

يعتبر معيار أو معدل السيولة من أهم الأدوات التي يتم من خلالها قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعلى تحقيق الأهداف المسطرة وفق الإستراتيجية المتبعة لدى المؤسسة ومن هنا يظهر لنا أن لنسب السيولة دور هام في شركات التأمين وذلك بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للشركة.

تلعب شركات التأمين دور أساسي في الاقتصاديات الحديثة لما تقوم من تمويل له وترقية الاستثمار من خلال الأموال المجمعة لديها فهي تقوم بدور مزدوج يتجلى في حماية الأفراد والمنشآت ضد مختلف الأخطار وأيضا تمويل وترقية الاقتصاد لهذا فإن دراسة الوضعية المالية للمؤسسة أصبح من الأمور الواجبة والضرورية من أجل نجاح نشاط شركات التأمين واستمراريتها من خلال إشباع معايير ومؤشرات خاصة بالوضعية المالية.

فمن بين المعايير التي تم التطرق إليها نسبة السيولة حيث تعبر عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فمن واجب المؤسسة أن توافق بن السيولة المتحصل عليها والالتزامات التي على عاتقها لكي لا تقع في حالة العسر المالي.

كما تناولنا نسبة الربحية والتي تعكس قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات أو تلك المرتبطة بالأموال المستثمرة في الشركة، فالربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار حيث تسعى الشركة إلى تعظيم القيمة المالية للمؤسسة وكذا التوازن بين هدفي توفير السيولة وتحسين الربحية وتتحقق ربحية الشركة من خلال الكفاءة في استغلال أصولها ومواردها، بينما السيولة تتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال وفي قدرة المؤسسة في الحصول التمويل قصير وطويل الأجل.

ومن خلال النتائج تم الوصول إلى أن أصول أي منشأة تتحقق أرباحا تتناسب عكسيا مع سيولتها حيث يمكن القول أن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان لذا يجب على الشركة إعطاء عناية للموازنة بينهما والآثار التي من الممكن أن تنشأ عن هذه الموازنة، وذلك من خلال مراقبة للتدفقات النقدية حتى لا تكون هناك سيولة زائدة وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة.

النتائج:

- شركة التأمين هي مؤسسة مالية وغير مصرفية.

- تهدف مؤسسة التأمين إلى تعظيم قيمة المؤسسة وكذا الملاءمة بين هدفي توفير السيولة وتحسين الربحية.

- السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان لذا يجب الموازنة بين الأمرين.

- ليس هناك تلازم دائم بين السيولة والربحية إذ قد يتحققان معا فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة وسيولتها جيدة، أو تحقق إحداهما دون الأخرى فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة ومع ذلك قد تعاني من أزمة سيولة والعكس صحيح.

التوصيات:

- على المؤسسة الموازنة بين نسب السيولة ونسب الربحية.

- ضرورة تحكم المؤسسة في مستوى السيولة من أجل المحافظة على القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

- فهم المؤسسة للسيولة كسياسة والربح كهدف.

- يجب على المؤسسة الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة وذلك للعمل على زيادة أرباحها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ثناء علي القباني، **إدارة التكلفة وتحليل الربحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.
2. حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (عام وخاص مصارف)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. حنافي عبد الغفار، **أساسيات التمويل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. سمير محمد عبد العزيز، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
6. طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2012.
7. طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2014/2013.
8. عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1980.
9. عبد الله الطاهر، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الإمارات، 2006.
10. فلاح حسين الحسينس، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
11. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

12. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، 2014، **أثر السيولة والملاءة والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، د، راغب الغصين، تاريخ الإيداع 21 ماي 2014، قابل للنشر في 4 جوان 2014.

13. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3، 2014، **أثر السيولة والملاءة والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، د، راغب الغصين، تاريخ الإيداع 21 ماي 2014، قابل للنشر في 4 جوان 2014.

14. محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

15. محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحاتة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك، التجارة وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى، دار النهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

16. محمود الزبيدي،**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2011.

17. مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية**، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، 2009.

18. نور الدين عبد الله نور الدين، **تأثير المنافسة الأجنبية على شركات التأمين**، الإتحاد العربي للتأمين، يناير 1995.

- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Elaran wach,les rations clés du management, édition mondiale, 1998.

2- George Deppalens, Gestion financière de l'entreprise, édition strey, 1990.

ملخص البحث:

تمثل شركات التأمين جزءا هاما ومتكاملا من القطاع الاقتصادي لأي بلد، لما تقوم به من دور مزدوج من جهة بتقديم الخدمات التأمينية ومن جهة أخرى نشاطها الاستثماري لكي تستفيد الشركة من عائدا وتبقى دائما في تطور ملحوظ حيث أن لها أشكال قانونية وأشكال حسب أنشطتها التأمينية، حيث تقوم بتوظيف أموالها لتحقيق مساعي اقتصادية من خلال تحقيق أكبر ربح.

إن هذا التطور لا يمكن أن يكون إلا إذا كانت هذه الشركة بنسبة سيولة جيدة ويمكن معرفة ذلك من خلال وفائها بالتزاماتها اتجاه الغير بالإضافة إلى تحقيقها لمستوى ربح مرتفع، وهذه المعايير التي من خلالها يمكن معرفة الوضعية المالية للشركة.

الكلمات المفتاحية: شركة التأمين، القطاع الاقتصادي،الخدمات التأمينية، السيولة. الربحية

Résumé de la recherche:

Les compagnies d'assurance représentent une partie intégrante et importante du secteur économique de tout pays, pour son double rôle du point de fournir des services d'assurance et d'autres activités d'investissement afin que les avantages de l'entreprise à partir d'un retour et restent toujours dans un développement remarquable depuis ses formes juridiques et des formes en fonction de ses activités d'assurance, où Pour investir leur argent pour réaliser des efforts économiques à travers le plus grand profit.

Ce développement ne peut être que si la société par une bonne liquidité et peut connaître en remplissant ses obligations envers des tiers, ainsi que pour atteindre le niveau de profit élevé, et ces critères par lesquels ils peuvent connaître la situation financière de la société.

Mots-clés: compagnie d'assurance, secteur économique, services d'assurance, liquidi